السنة الرابعة والعشرون العدد88 / شهر اذار / سنة 2026 تاريخ قبول النشر2026/1/11
https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1474

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Characteristics of public goods and their impact on rationalizing public spending

خصائص السلع العامة وتأثيرها على ترشيد الانفاق العام

م. عبدالله حيدر جواد
L. Abdullah Haider Jawad
Abdullah.h.j@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

Abstract

The development of human societies and the expanding role of the state have created a collective demand for public goods-characterized by non-rivalry، non-excludability، and indivisibility. If any of these features are absent، the goods are classified as common goods. This classification is crucial for guiding public expenditure policies to ensure the state fulfils its core responsibilities, ، prioritizes spending effectively، and promotes social welfare. Additionally، addressing the free-rider problem is essential to reduce the fiscal burden on the state and prevent the misuse of public resources.

Keywords: Public Goods، Free Rider.

المستخلص

أن نشوء المجتمعات البشرية وبروز دور الدولة أظهر الحاجة الى وجود سلع وخدمات جماعية تُقدَّم لجميع أفراد المجتمع، عرفت بالسلع العامة. ويتميز استهلاك هذه السلع، بعدم التنافس، وعدم الاستبعاد، وعدم القابلية للتجزئة. أن فقدان أي من هذه الخصائص ينقلها إلى فئة السلع المشتركة. تبين هذه المقالة أهمية هذا التصنيف في ترشيد سياسات الإنفاق العام بما يضمن قيام الدولة بوظائفها الأساسية وتحقيق الأولويات ورفع رفاهية المجتمع. كما تركز هذه المقالة على ضرورة معالجة مشكلة الراكب المجاني (المنتفع بدون مقابل) بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الدولة والحد من هدر الموارد العامة .

الكلمات الرئيسة: السلع العامة ، الراكب المجاني

المقدمة

السلع العامة هي السلع والخدمات ذات النفع العام، التي تقدم لجميع افراد المجتمع وليس لفرد بعينة، وتقع مهمة توفير مثل هذه السلع على عاتق الدولة، وهي تختلف في طبيعتها فمنها ما يكون انتاجها حصرا في القطاع العام مثل خدمات الامن والدفاع والعدالة، ومنها ما تسمح طبيعتها بان تقوم مؤسسات الدولة بإنتاجها او توفيرها مباشرةً او قد يقوم القطاع الخاص بمهمة انتاجها لحساب القطاع العام مقابل ثمن تدفعه الدولة الى القطاع الخاص، لذا فهي لا تخضع لآلية السوق ، لكون السوق غير قادرة على توفيرها بكفاءة.

1- **الخصائص الرئيسة للسلع العامة.** تتمتع السلع العامة البحتة بخاصيتين رئيسيتين : الاولى **استبعاد مبدأ التنافس** : ويعني أن استهلاك السلعة العامة لا يتأثر بوجود مستهلكين اخرين، اي ان استهلاك فرد ما لهذه السلعة لا يمنع شخصاً آخر من استهلاكها في ذات الوقت، ودون التأثير على المنافع التي يحصل عليها الشخص الاول عند استهلاكها. والثانية **عدم انطباق مبدأ الاستبعاد**: اي عدم امكانية منع الاخرين من المشاركة في الحصول على المنافع

الناتجة عن السلعة العامة طالما انها متاحه للجميع ولا يمكن لفرد ما منع الاخرين من الانتفاع منها. ومن امثلتها الهواء النقي ، والدفاع، والامن ، والقضاء ، وما إلى ذلك. اما السلع الخاصة البحتة فهي منتجات قابلة للاستبعاد والاستهلاك التنافسي.

جدول(1) تصنيف السلع حسب خاصيتي الاستهلاك التنافسي ومبدأ الاستبعاد

الاستهلاك		تنافسي	غير تنافسي
		الجزء الاول	الجزء الثالث
مبدأ الاستبعاد	نعم	1- الاستهلاك تنافسي 2- يمكن استبعاد الاخرين على السلعة. (السوق يعمل بكفاءة على توفير السلعة، اي ان السلعة خاصة) مثل : المواد الغذائية والملابس	1- الاستهلاك غير تنافسي 2- يمكن استبعاد الاخرين من الحصول على السلعة. (تسمى سلع النادي) مثل دور السينما
		الجزء الثاني	الجزء الرابع
	لا	1-الاستهلاك تنافسي 2-لايمكن استبعاد الاخرين من الحصول على السلعة . (تسمى السلعة شبة العامة) مثل استخدام جسر رئيسي في مدينة ما في وقت الازدحام	1-الاستهلاك غير تنافسي 2-لا يمكن استبعاد الاخرين من الحصول على السلعة. (يفشل السوق فى توفير السلعة، اي ان السلعة عامة) مثل الدفاع والأمن

المصدر: علي محمد خليل، وسليمان احمد اللوزي، المالية العامة، 1999، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص36.

السلع المشتركة: تتوسط بين السلع العامة البحتة والسلع الخاصة البحتة سلع اخرى تسمى بـ (السلع المشتركة) وهي على نوعين، النوع الاول يعرف بـ (السلع شبة العامة) وهي سلع غير قابلة للاستبعاد ولكنها خاضعة للاستهلاك التنافسي. هذا يعني أنه يمكن لأي شخص تقريبًا استخدامها. ومع ذلك، إذا كان أحد الأفراد يستهلك هذه السلع ، فسيتم تقليل توافرها للأفراد الآخرين. غالبًا ما يؤدي الجمع بين هاتين الخاصيتين **إلى الإفراط في استخدام السلع شبة العامة**، تشمل الأمثلة على السلع شبة العامة المياه العذبة والأسماك والأخشاب والمراعي وما إلى ذلك. والنوع الثاني يعرف بـ (سلع النادي) وهي سلع مستبعدة ولكنها غير خاضعة للاستهلاك التنافسي. وبالتالي، يمكن منع الأفراد من استهلاكها ، لكن استهلاكهم لا يقلل من توافرها للأفراد الآخرين (على الأقل حتى يتم الوصول إلى نقطة الإفراط في الاستخدام أو الازدحام). يشار إلى سلع النادي أحيانًا أيضًا على أنها سلع نادرة بشكل مصطنع. غالبًا ما يتم توفيرها بواسطة الاحتكارات الطبيعية، من امثلتها بث التلفزيون ودور السينما والإنترنت اللاسلكي والطرق ذات الرسوم وما إلى ذلك. يمثل الجزء الاول سلعة خاصة (الاستهلاك تنافسي. وخاصية الاستبعاد)، بينما يمثل الجزء الرابع سلعة عامة بحتة (عدم الاستهلاك التنافسي، عدم خاصية الاستبعاد)، اما الجزئيين الثاني والثالث فيمثلان السلع شبة العامة وسلع النادي على التوالي بـ سيادة احد خاصتين السلع العامة البحتة، من الجدير بالذكر ترتبط خاصية الاستبعاد بالراكب المجاني في السلع العامة، اي ان بعض الاشخاص ينتفعون من الخدمة المقدمة دون دفع مقابل. كما لابد ان نشير الى نقطة مهمة ان ما يعد في بلد ما سلعة عامة قد يكون في بلد اخر سلعة خاصة، وما يعد سلعة عامة قد يعتبر في وقت اخر سلعة خاصة اي ان المسألة نسبية وليست مطلقة.

2- الخصائص الضمنية المصاحبة للسلع العامة : تمتع السلع العامة بالإضافة الى خاصيتي عدم الاستبعاد والاستهلاك غير التنافسي. بخاصيتي آخرتين بخلاف السلع الخاصة هما: **عدم القابلية للتجزئة والعمومية لجميع الافراد في المجتمع** . ان كون السلع العامة غير قابلة للتجزئة، يعني لا يمكن للفرد تقسيمها أو الشراء بقدر ما يريد، ولا يمكن للفرد منع الآخرين من الوصول إلى السلع والاستمتاع بها طالما يمكن لأي شخص الوصول إليها والاستمتاع بها. بعبارة أخرى، الصالح العام هو الصالح الذي يجب أن يتمتع به كل فرد من الجمهور على قدم المساواة إلى حد ما أو لا يمكن لأحد أن يتمتع به على الإطلاق. وعليه لا يمكن للدولة إذا كانت تستثمر في تطوير أو تحسين منفعة عامة (كتصفية الجو من التلوث) أو في أداء واجباتها الاساسية كالحاجة إلى الأمن والعدل والحماية ضد الاعتداء الخارجي ان تحدد مقدار ما تأخذه من رسوم من الافراد أو تحديد مقدار انتفاع كل فرد من هذه الخدمات حتى تستطيع مطالبتهم بثمنها، وبالتالي هذا يخلق مشكلة مهمة للدولة تتمثل في تحمل اعباء مالية كبيرة عند تقديم منفعة عامة مقابل عدم امكانية استبعاد احد من افراد المجتمع من التمتع بالمنفعة سواء ساهم في تمويلها أو لم يساهم وظهور ما يعرف بالراكب المجاني. فضلاً عن ذلك، وبما انه لا يمكن تجزئة كل من الطلب والعرض عليها فهي غير قابلة للبيع لذلك لا يمكن ترك إشباعها للقطاع الخاص نظراً لأن إشباعها لا يكون متوقفاً على دفع الثمن فهي تقدم مجاناً، لذا يصبح من الضروري قيام الدولة بإشباعها اذ لا يمكن ترك أمر إشباعها للقطاع الخاص لأن في ذلك إخلال بواجبات الدولة الأساسية . في حين ان السلع الخاصة يمكن تجزئتها وبالتالي تجزئة الطلب والعرض عليها وبالتالي تحديد الثمن عليها. اما المسألة الثانية فهي حجم المجموعات المستفيدة أو المستهلكة للسلعة (عدد مستهلكي السلعة)، اذ يشير هذا العامل إلى إنه كلما كبر حجم المستفيدين أو مستهلكي سلعة معينة كانت هذه السلعة عامة شرط أن تقترب من عدم القابلية للتجزئة. اذ إن كبر درجة عدم القابلية للتجزئة لسلعة ما يعد شرطاً ضرورياً لكبر درجة عموميتها، إلا انه ليس شرطاً كافياً لذلك، إذ يستلزم الامر ايضاً وفي آن واحد كبر حجم المجموعات المستهلكة لهذه السلعة .

3- جدلية السلع العامة : يستخدم الاقتصاديون المنارة كمثال كلاسيكي لسلعة عامة، اذ تحذر المنارة جميع السفن التي تأتي على مرمى البصر بغض النظر عن دفع الرسوم أم لا، مثل هؤلاء "الراكبين المجانيين" يثبطون الاستثمار بشكل

خطير ما لم تكن الحكومة (أو أي مؤسسة أخرى) قادرة على ضمان أن الكل تقريبًا يدفعون مقابل الفوائد التي يتلقونها، ولا تعمل السوق بشكل كفوء في هذه الحالة. إن تحديد السلعة باعتبارها سلعة عامة لا يتحدد بخصائص السلعة المادية فحسب، بل من خلال خصائصها الاجتماعية والاقتصادية ايضاً، فعندما تكون تكاليف استبعاد الآخرين باهظة لدرجة أنه من غير العملي استبعاد الآخرين من الوصول إلى السلعة، أو عندما تكون هناك أسباب أخرى (ربما ثقافية) لعدم استبعاد المجتمع لبعض أعضائه من الوصول إلى السلعة، يتم التعامل مع السلعة كما لو كانت سلعة عامة. اذ أن القيم الاجتماعية تتطلب أن يحصل الجميع على حصة "عادلة" من الموارد، أو على الأقل وصول الفرد إلى السلعة لا يخضع لقيود السوق، وبالتالي تعده الحكومة ضروري للحد الأدنى من رفاهية أفراد المجتمع، وتتعهد بتقديم (السلع العامة) للجميع دون مقابل مباشر . عند مقارنة السلع شبة العامة بالسلع العامة البحتة، نجد ان في السلع شبة العامة يتم تقاسم السلع بين مجموعة من المالكين المشتركين، اذ يمكن استنفاد السلع ولا يتمتع كل فرد بوصول متساوٍ إلى السلع. بعبارة أخرى، تعد السلع العامة "غير خاضعة للاستهلاك التنافسي" ، لكن السلع شبة العامة " خاضعة للاستهلاك التنافسي". بسبب هذه الميزات ، فإن استهلاك السلع شبة العامة من قبل شخص واحد يقلل من قدرة شخص واحد أو أكثر على استهلاك نفس السلعة. كما تُظهر "السلع شبة العامة" قدرًا من القابلية للطرح والاستبعاد وهي صفات لا تنطبق على "السلع العامة" الحقيقية، لذا فإن معدل استهلاك "السلعة شبة العامة" يختلف حسب عدد المستخدمين ونوع الاستخدام، كما يمكن للعديد من المستهلكين الاستفادة بشكل مشترك من المورد طالما أن هناك وسائل لاستبعاد الآخرين من استخدام المورد. وعليه، إذا أخذنا السلع شبة العامة على محمل الجد، فهناك عدد قليل جدًا من السلع العامة الحقيقية، فحتى المنارة التي غالبًا ما يتم تقديمها على أنها نموذج لسلعة عامة حقيقية، لا يستخدمها الجميع، فقط من قبل أولئك الموجودين على متن السفن التي تقع في نطاق ضوئها، ربما تكون السماء الزرقاء فقط مؤهلة لتكون منفعة عامة حقيقية. في الواقع السلع المشتركة هي مجرد سلع عامة يوجد لها مجموعة محدودة من "المستفيدين" ومستوى الطلب قد اقترب أو تجاوز المستوى المتاح، المشكلة في السلع العامة تتمثل في كيف يمكن للفرد من استرداد تكلفة الحفاظ على السلعة أو تعزيزها عندما يمكن لمجموعة كبيرة من الناس من الوصول إليها ولهم الحق القانوني في استخدامها بدون رسوم مباشرة. هذا يقودنا مباشراً إلى ما يعرف بـ " الراكب المجاني".

الخاتمة

من ابرز استنتاجات هذا المقال: ان معرفة الخصائص الفريدة للسلع العامة البحتة كخاصية عدم الاستهلاك التنافسي وعدم الاستبعاد وغير قابلة للتجزئة، يمكن ان يساعد صانعي القرار المالي على وضع سياسات الانفاق العام الخاصة بالسلع العامة البحتة بشكل يضمن تنفيذ واجبات الدولة الاساسية كما يضمن تنفيذ الانفاق حسب سلم أولويات الانفاق العام وبشكل يضمن زيادة رفع رفاهية افراد المجتمع. ويوصي المقال بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة ظاهرة الراكب المجاني من خلال فرض الرسوم أو المبالغ على المستفيدين من السلع شبة العامة أو السماح للقطاع الخاص بتقديمها لتقليل الاعباء المالية العامة والتقليل من ظاهرة هدر الموارد.

المصادر، (REFERENCES).

1. Jonathan Gruber،Public Finance and Public Policy، 2010، Worth Publishers ، New York
2. Raphael Zeder، Water As Property - The Four Different Types of Goods ،2020. Mahatma Jyotiba Phule Rohilkhand University ، India.

2- د. ميثم لعيبي اسماعيل، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة (مدخل النظرية الجزئية)، 2016 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن .

3- د. علي محمد خليل، و د. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، 1999، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الاردن .

4- د. لورنس يحيى صالح ، أمكانية تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية في ظل السوق/ دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة، العدد 27، 2009، مجلة الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية.